

دور الفواعل غير الحكومية في تنمية المناطق الحدودية في الجزائر

(دراسة حالة القطاع الخاص والمجتمع المدني)

The Role of Non-governmental Actors in the Development of Border Areas in Algeria**(A Case Study of the Private Sector and Civil Society)**شرابة عبد القادر¹

مخبر الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية.

¹ جامعة تلمسان (الجزائر)، abdelkader.cheraba@univ-tlemcen.dz

تاريخ النشر: 2024/06/27

تاريخ القبول: 2024/05/12

تاريخ الاستلام: 2024/03/06

ملخص:

يسلط هذا المقال الضوء على دور الفواعل غير الحكومية ممثلة بالقطاع الخاص والمجتمع المدني؛ في تعزيز قطاع التنمية المحلية في المناطق الحدودية بالجزائر، كما يبرز خصائص هذه المناطق إلى جانب الآليات المختلفة التي يمكن إستخدامها في ظل الصلاحيات الممنوحة لهذه الفواعل.

كما تستعرض الدراسة أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه هذه الفواعل غير الحكومية والتي من شأنها أن تعرقل مهمة تحقيق الأهداف التنموية بشكل كامل.

كلمات مفتاحية: المناطق الحدودية، التنمية المحلية، الفواعل غير الحكومية، القطاع الخاص، المجتمع المدني.

Abstract:

This article sheds light on the role of non-governmental actors, represented by the private sector and civil society, in enhancing local development in border areas in Algeria. It also highlights the characteristics of these areas alongside the various mechanisms that can be used within the scope of the authority granted to these actors.

Furthermore, the study outlines the main difficulties and challenges facing non-governmental actors, which may hinder the achievement of developmental goals entirely.

Keywords: border areas, Local development, non-governmental actors, private sector, Civil society.

المؤلف المرسل: شراية عبد القادر abdelkader.cheraba@univ-tlemcen.dz

1. مقدمة:

تعتبر المناطق الحدودية في الجزائر من بين المناطق التي تشهد تأخراً في التنمية المحلية، حيث تتراوح مستويات التنمية فيها من متوسطة إلى ضعيفة في المناطق الحضرية، ومن ضعيفة جداً إلى شبه منعدمة في المناطق النائية والمعزولة، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة وضعف الاستثمارات وعدم تحقيق تنمية شاملة في العديد من المجالات .

ويستدعى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في هذه المناطق تبني مقاربة تشاركية تقوم على إشراك جميع الفواعل بما فيها القطاع الخاص و المجتمع المدني حيث تلعب هذه الفواعل العديد من الأدوار والوظائف التي تهدف بشكل رئيسي إلى تعزيز التنمية المحلية وحل العديد من المشاكل و التحديات وتقديم الخدمات الضرورية للمواطن، لذا فقد شجعت الدولة الفواعل غير الحكومية على لعب دور تنموي يهدف بدرجة أولى إلى تحسين الظروف المعيشية وتعزيز جودة الحياة في هذه المناطق.

وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية : كيف يساهم القطاع الخاص و المجتمع المدني في تعزيز التنمية المحلية بالمناطق الحدودية في الجزائر ؟

و للأجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة كالآتي :

- التنمية المحلية في المناطق الحدودية .
- خصائص المناطق الحدودية في الجزائر.
- إسهامات القطاع الخاص والمجتمع المدني في تنمية المناطق الحدودية بالجزائر .
- تحديات تفعيل الدور التنموي للفواعل غير الرسمية .

دور الفواعل غير الحكومية في تنمية المناطق الحدودية في الجزائر (دراسة حالة القطاع الخاص والمجتمع المدني)

وإنطلاقاً من طبيعة هذا الموضوع تم إستخدام المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع المعلومات وتفسيرها وإيجاد العلاقات المختلفة بين المتغيرات، كما تم إستخدام المنهج التحليلي الذي يتلأّم وطبيعة الموضوع من خلال تحليل مختلف المعطيات والمؤشرات المتعلقة بالتنمية في المناطق الحدودية.

1. التنمية المحلية في المناطق الحدودية :

1. 1 : مفهوم التنمية المحلية :

تُعرف التنمية المحلية على أنها مجموعة العمليات والأنشطة الوظيفية التي تهدف إلى تحسين وتطوير جميع جوانب المجتمع المحلي، حيث تقوم على عملية تنويع وإثراء النشاطات الإقتصادية والإجتماعية داخل إقليم معين وعلى تعزيز التنمية المستدامة من خلال إستغلال الطاقات والموارد المحلية بشكل فعّال، ويتضمن هذا السياق تحسين البنية التحتية، وتعزيز المهارات العمالية، وتشجيع الإستثمار، وتعزيز الإقتصاد المحلي وتحسين جودة حياة السكان في الإقليم . (Griffer, 1984, p. 146).

وتختلف أهداف التنمية المحلية في مناطق معينة عن الأهداف العامة للدولة والتي تسعى إلى تحقيق مستوى رفاه متوازن لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، ولا يتم ذلك إلا عبر تلبية جميع الحاجيات على مختلف الأصعدة ولجميع الفئات المجتمعية: (عبدالله، 2017، صفحة 359) . وتتمحور اهداف التنمية المحلية حول :

- تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة بشكل عادل، والتخفيف من الفوارق بين المناطق المختلفة عبر الوطن، وذلك من خلال إشباع الحاجيات الأساسية للأفراد داخل المجتمع المحلي كالأمن والتعليم وتوفير مناصب العمل والعلاج.
- تعزيز المشاركة المجتمعية من خلال تشجيع المواطنين على المشاركة الفعّالة في عمليات إتخاذ القرار المحلية، بغية تعزيز الشفافية وتحقيق الحوكمة الرشيدة.

1. 2 : الفواعل غير الحكومية في التنمية المحلية :

إلى جانب الجهات الحكومية التي تشارك في صياغة السياسات العامة لتحقيق التنمية المحلية، هناك أطراف أخرى غير حكومية مثل هيئات المجتمع المدني، والقطاع الخاص بالإضافة إلى أطراف أخرى، يُطلق عليها "الفواعل غير الحكومية" وذلك لأنها لا تتمتع بسلطة قانونية، تمنحها الحق في إتخاذ قرارات ملزمة ورغم ذلك تلعب هذه الفواعل أدورًا فعالة، (اندرسون، 2007، صفحة 48). وسنركز في هذه الدراسة على دور القطاع الخاص و المجتمع المدني .

1. 2. 2 : دور القطاع الخاص في التنمية المحلية.

يلعب القطاع الخاص دورًا بارزًا وحيويًا في عمليات التنمية المحلية حيث يُسهم بشكل كبير في تحفيز النمو الإقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة للمجتمعات المحلية، حيث يعتبر " ذلك القطاع من الإقتصاد الوطني الذي يعطي ملكية وسائل الإنتاج للخواص، ويشمل تلك المؤسسات التي ينشئها رجال الأعمال أو الافراد المستثمرون بغية تحقيق الربح والفائدة" كما يمكن تعريفه على أنه " النشاط الإقتصادي الذي يهدف إلى الربح ولا يخضع إلى تمويل من الدولة ولا تؤول أرباحه إلى الخزينة العمومية إلا الجزء الخاص بالضريبة (مجدوب عبد المؤمن و هماش، 2016، صفحة 123) .

حيث إزدهر دور القطاع الخاص في تطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية خاصة ففي أواخر القرن العشرين أصبح شريك مهم وله دور فعال في العملية التنموية في معظم بلدان العالم، نظرا لما يتمتع به من مزايا تؤهله للعب دور ريادي في المجال الإقتصادي والإجتماعي، وقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة مباشرة بين القطاع الخاص والنمو الإقتصادي في المناطق المحلية وتبرز مساهمة دور القطاع الخاص في التنمية المحلية في : (عبدالرزاق، بونوة، 2010، صفحة138).

- المشاركة الفعالة مع القطاع العام في مشروعات البنية الأساسية و المرافق العامة التي تعد جزءًا حيويًا من إستراتيجيات التنمية المحلية، حيث يعمل القطاع الخاص بشكل متناغم مع الحكومة في إطار شراكات تهدف إلى إنجاز هياكل قاعدية ضخمة وبنية تحتية تعزز التنمية الإقتصادية، ويأتي هذا

دور الفواعل غير الحكومية في تنمية المناطق الحدودية في الجزائر (دراسة حالة القطاع الخاص والمجتمع المدني)

التعاون نتيجة لما توفره المؤسسات الخاصة من الخبرات اللازمة ورؤوس الأموال الضخمة والتي تعجز الدولة وحدها على تمويلها. (محمد و مكبر، 2018، صفحة 47).

- خلق المشاريع الإستثمارية و المشاريع الإنتاجية والخدماتية، وتحقيق المنافسة التي تضمن الجودة من خلال خلق توازن بين قوى السوق ورفع الفعالية الاقتصادية، الأمر الذي يساعد في رفع مستوى المعيشة لدى المواطنين وتحسين مستوى الخدمات المقدمة لهم (إنزرن، 2017، صفحة 378).
- يعمل القطاع الخاص في القضاء على مشكلة البطالة بتوفير فرص العمل للموظفين في مختلف القطاعات الأمر الذي يساهم في توفير فرص شغل مستدامة وتحسين دخل الفرد .

1. 2. 1 : دور المجتمع المدني في التنمية المحلية:

يعد المجتمع المدني أبرز الفواعل غير الحكومية التي تلعب دورا مهما في تحقيق التنمية المحلية، حيث يشير إلى الشريحة الواسعة والمتنوعة من الفرد والمؤسسات التي تعمل خارج الهياكل الحكومية الرسمية ويشمل المجتمع المدني مجموعة متنوعة من المؤسسات والمبادرات التي تسعى الى تحسين الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فهو " تكوين يضم مجموعة من المؤسسات والهيئات الاجتماعية والثقافية والأهلية التي تعبر عن مصالح وأراء الجماعات والفئات الإجتماعية المختلفة وتمكن المواطنين من المشاركة في العمليات التنموية " (مجدوب & هماش 2016، صفحة 119) .

ويتميز المجتمع المدني بتنظيمه الخاص وإستقلاليته عن الحكومة وغالباً ما يسعى إلى تحقيق التغيير الاجتماعي والتنمية المستدامة ويعمل على تعزيز مشاركة المواطن في صنع القرار لتعزيز الشفافية وتحسين جودة الحياة في المجتمع، ويظهر دوره في تعزيز التنمية المحلية من خلال أداء عدة وظائف أساسية، وهي:

- المساهمة الفاعلة في تنفيذ البرامج التنموية ووضع الخطط والبرامج الفعالة التي تستهدف تحسين مستوى المعيشة للأفراد إضافة إلى دوره الحيوي في تعزيز آليات المراقبة والمحاسبة، و التفاني في تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص.

- العمل التطوعي الموجه نحو تنظيف البيئة والمحيط، وحملات التشجير، حيث يساهم في تحسين البيئة والمحافظة عليها، بالإضافة إلى ذلك يقوم بتعزيز الوعي بأهمية المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة.
- القيام بالمبادرات التطوعية الصحية في المناطق النائية وذلك بتعزيز الخدمات الصحية عن طريق إبلاغ السلطات بالنواقص والعجز، والعمل في مشاريع الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية من خلال حملات التوعية. (إنزارن، 2017، صفحة 380).
- تجميع المصالح المجتمعية وذلك عبر تبني مواقف جماعية حيال القضايا التي هم أعضاء الأمر الذي يمكنه من التحرك بشكل جماعي لحل المشكلات والتعبير عن الآراء والمصالح المشتركة إضافة إلى تنظيم نشاطات تعاونية تسهم في معالجة المشكلات الجماعية وتقديم مبادرات ذاتية تعزز التنمية المجتمعية. (محمد & مكبر، 2018، صفحة 40).
- ملء الفراغ في حال إنسحاب الدولة من عديد الوظائف، إذ يمكن أن تنهار الدولة بسبب (الغزو الإحتلال، الحرب الاهلية، الكوارث الطبيعية..) حيث أثبتت التجارب على أهمية المجتمع المدني ومؤسساته وامكانية النهوض بدور بديل للحكومة وإستيعاب المواطنين وتقديم يد العون لهم. (نوري ، 2010 ، صفحة 379).

1. 3 : التنمية المحلية في المناطق الحدودية :

تعرف المناطق الحدودية على أنها المناطق الممتدة من خط الحدود الفاصل بين دولتين متجاورتين إلى داخل إقليم كل منهما بمدى معين، كما تُعتبر التقسيم الجغرافي الذي يفصل بين سيادة دولة وأخرى. (reuter, 1976, p. 167). ويمكن أيضاً وصف المناطق الحدودية بأنها المناطق المتاخمة لحدود الدولة مباشرة، وتشكل الجزء الخلفي لخط الحدود المعترف به بين الدولتين، وقد تختلف هذه المناطق في الحجم والخصائص، ولكنها غالباً ما تكون قليلة السكان وذات بنية تحتية ضعيفة، لذا غالباً ما تتميز عمليات التنمية في المناطق الحدودية ببعض الخصائص الخاصة نظراً لطبيعتها الجغرافية والسياسية وتشمل هذه الخصائص:

دور الفواعل غير الحكومية في تنمية المناطق الحدودية في الجزائر (دراسة حالة القطاع الخاص والمجتمع المدني)

- تأثير العوامل الجيوبوليتيكية في تحديد طبيعة التنمية في المناطق الحدودية، حيث يمكن أن تتأثر بالعلاقات مع الدول المجاورة والتوترات السياسية والأمنية .
 - قد تكون المناطق الحدودية مصدراً للموارد الطبيعية مثل المياه والغابات والمناجم، ويمكن أن يؤثر استغلال هذه الموارد على التنمية المستدامة .
 - تتمتع المناطق الحدودية بتنوع ثقافي ولغوي، يمكن أن يسهل في إثراء الحياة الثقافية وتعزيز التبادل الثقافي والتجاري وتعزيز التعايش السلمي .
 - قد تواجه المناطق الحدودية تحديات أمنية متعددة مثل التهريب، والجريمة المنظمة، والتهديدات الإرهابية، مما يستدعي إهتماماً خاصاً من الحكومات لتعزيز الأمن والاستقرار وبعث البرامج التنموية.
- (عبدالرحمان غ، 2021، صفحة 96).

2 : خصائص المناطق الحدودية في الجزائر :

تتميز الجزائر بشريط حدودي يجمعها مع سبع دول إفريقية في شكل حدود برية على مسافة تزيد عن 7000 كلم²، إذ تعد من بين أكبر الإمتدادات الحدودية في إفريقيا حيث تحتل المناطق الحدودية مساحة كبيرة من إجمالي مساحة الدولة، والجدول التالي يوضح توزيع المناطق الحدودية بما فيها الولايات والبلديات الحدودية في الجزائر. (طالب، 2023، صفحة 114).

الجدول 1: المناطق الحدودية في الجزائر

الولايات الحدودية	عدد البلديات	البلديات الحدودية	النسبة (%)
الطارف	24	08	33
سوق اهراس	26	05	19
تبسة	28	10	36
الوادي	30	04	10
ورقلة	21	01	05
إليزي	06	04	67
جانت	02	01	50
تمنراست	10	03	30
عين قزام	02	02	100

100	02	02	برج باجي مختار
11	03	28	أدرار
100	02	02	تندوف
33	07	21	بشار
10	01	10	بن عباس
33	04	12	النعامة
13	07	54	تلمسان
% 22	58	262	مجموع المناطق الحدودية

المصدر : وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على الرابط :

<https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar>

يوضح الجدول (01) العدد الإجمالي للولايات والبلديات الحدودية في الجزائر، حيث ارتفع عدد الولايات الحدودية من 12 إلى 16 ولاية بعد استحداث ولايات جديدة وفق التقسيم الإداري رقم 19 - 12 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 مثل جانت، عين قزام، برج باجي مختار، وبن عباس. وبين الجدول أن إجمالي بلديات الولايات الحدودية يبلغ 243 بلدية، منها 58 بلدية حدودية، وهذا ما يعادل نسبة 24% من إجمالي بلديات الولايات الحدودية التي تقع على الحدود المشتركة مع الدول المجاورة.

وتعتبر تنمية المناطق الحدودية ذات أهمية حيوية على الصعيدين الاجتماعي والإقتصادي والأمني في تعزيز إستقرار الحدود وتعزيز التعاون الإقليمي، وتعد الجزائر واحدة من الدول التي تشترك في تحديات تنمية مع مناطق تشاركها الجوار الجغرافي حيث يعاني قاطني هذه المناطق من صعوبات كثيرة نتيجة لنقص التنمية الأمر الذي أدى الى تفاقم العديد من المشكلات الإقتصادية والإجتماعية، وإنتشار الظواهر السلبية كالتهريب وزيادة مستويات الفقر، وتردي النظم الصحية وتدني مستويات التعليم.

(بن عبد الله و عياد2022, صفحة148) .

كما ان العملية التنموية في المناطق الحدودية الجزائرية تعاني عديد التحديات والصعوبات على مستويات مختلفة، يتمثل أحد أهم هذه التحديات في العزلة، حيث عادة ما تكون هذه المناطق بعيداً عن الأقطاب الحضرية، الأمر الذي يتسبب في قيود تحول دون الوصول إلى الخدمات والفرص التنموية، كما أن

دور الفواعل غير الحكومية في تنمية المناطق الحدودية في الجزائر (دراسة حالة القطاع الخاص والمجتمع المدني)

هذا النقص الواضح في الهياكل الأساسية للنقل يعيق حركة البضائع والأفراد وبالتالي فإن الدور التقليدي للدولة وحده لا يكفي لدفع عجلة التنمية في هذه المناطق بل وجب تفعيل دور الفواعل الغير الحكومية كهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتعزيز التنمية في هذه المناطق. (طالب، 2023، صفحة 127).

3. إسهامات القطاع الخاص والمجتمع المدني في تنمية المناطق الحدودية بالجزائر

يلعب القطاع الخاص والمجتمع المدني دوراً حيوياً في تنمية المناطق الحدودية في الجزائر بهدف تحقيق تنمية مستدامة وتحسين مستوى المعيشة لسكانها .

3. 1 : دور القطاع الخاص في تنمية المناطق الحدودية بالجزائر .

بدأ دور القطاع الخاص بالجزائر في أعقاب فترة التعديل الهيكلي التي بدأت منذ عام 1994 حيث شهدت البلديات تحولاً جوهرياً في مجال النشاط الإقتصادي، اين تم إجراء تغييرات كبيرة في هيكل الإقتصاد المحلي وتمت عملية تصفية لجميع المؤسسات العمومية، وخروج القطاع العمومي من الملكية الإقتصادية، و أصبح القطاع الخاص يلعب دوراً أساسياً في تطوير مختلف القطاعات الإقتصادية، وخصوصا المناطق الحدودية التي أولتها الجزائر عناية كبيرة. (إنزارن، 2017، صفحة 374) .

وتتمثل الأدوار الرئيسية التي لعبها القطاع الخاص في عدة مجالات مختلفة لتعزيز التنمية في المناطق الحدودية

في :

3. 1. 1 : مجال الصناعة :

يظهر دعم القطاع الخاص للقطاع الصناعي من خلال إقامة مناطق إستثمار صناعي تسهم في تعزيز نمو الإقتصادي، ففي ولاية الوادي الحدودية توجد في المناطق الصناعية مؤسسات خاصة مختصة في تحويل الإنتاج الزراعي إلى منتجات غذائية صناعية، ويتم الإستثمار فيها من خلال تصدير هذه المنتجات إلى الخارج الامر الذي يؤدي الى رفع الانتاج الفلاحي المحلي وتطويره (حليمة و هيم، 2019، صفحة 51)

وفي ولاية أدرار فقد شهد قطاع الصناعة فيها تقدماً نوعياً، وذلك نتيجة التركيز الكبير لتعزيزه من قبل الدولة، إذ تُمول بعض المشاريع العملاقة مباشرةً من قبل الصندوق الوطني للإستثمار، نظرًا لأهميتها وحاجتها

إلى تمويل كبير ويبقى على المستثمر الإعتماد على تمويل بنكي لمشروعه، حيث يمكن لها أن تتحول إلى منطقة لتصدير المواد الصناعية إلى دول مثل مالي وموريتانيا.
(عبدالرحمان & دباغي 2019, صفحة 131).

كما يعتبر مركب الغاز رقان في ذات الولاية قطبًا صناعيًا هامًا ومكسبًا جديدًا للاقتصاد الوطني في مجال المنتجات الطاقوية، حيث دخل المركب مرحلة الإنتاج مطلع 2020 و يُعتبر واحدًا من المشاريع الغازية المطورة في جنوب غرب البلاد، والتي يُراهن عليها لإعطاء دفع جديد للتنمية المحلية في المنطقة وتعزز أهمية هذا القطاع من موقع الولاية الحيوي كمنطقة حدودية، كما تم التوقيع على اتفاقية-إطار مع الشركة القطرية "بلدنا" لإنجاز مشروع لإنتاج الحليب المجفف في افريل 2024 والذي سيمكّن المشروع من تلبية 50% من الإحتياجات الوطنية للجزائر من مسحوق الحليب محليًا، ومن المتوقع أن يؤدي هذا المشروع الذي تقدّر تكلفته بـ 3.5 مليار دولار، وإلى إنشاء 5000 وظيفة مباشرة. (وكالة الانباء الجزائرية , 2024, الرابط : <https://n9.cl/c32hp>).

كما شهدت ولاية تندوف في عام 2023 إطلاق مشاريع ضخمة وغير مسبوقة، ومن بين أبرز هذه المشاريع هو مشروع استغلال منجم غارا جبيلات الذي وصفه خبراء اقتصاديون بأنه "أكبر استثمار منجمي في الجزائر منذ الاستقلال" يُقدر إحتياطيه بحوالي 3 مليار طن من الحديد وفقًا للدراسات الأولية ومن المتوقع أن يوفر هذا المشروع، في مرحلته الأولى، حوالي 3000 وظيفة ميدانية، بالإضافة إلى استحداث مهن حرفية أخرى ذات صلة. (وكالة الانباء الجزائرية, 2023, الرابط : <https://n9.cl/lztmb7>)

3. 1. 2. مجال الفلاحة :

تعد الولايات الحدودية من أكثر الولايات الزاخرة بالامكانيات الزراعية سواء من حيث الاراضي الزراعية او اليد العاملة حيث تمثل مساحة الأراضي الفلاحية في المناطق الجنوبية بما فيها المناطق الحدودية نسبة 7% من المساحة الفلاحية الوطنية الإجمالية المستخدمة، والتي تلعب دورًا "كبيرًا" في تزويد السوق الوطنية بالمنتجات الفلاحية، وتشمل هذه المساهمة إنتاج الحبوب بنسبة 11%، والخضروات بنسبة 26.4%، والبطاطس بنسبة 32%. (الاذاعة الجزائرية, 2023, على الرابط: <https://n9.cl/3hidv>)

دور الفواعل غير الحكومية في تنمية المناطق الحدودية في الجزائر (دراسة حالة القطاع الخاص والمجتمع المدني)

ومن بين هذه الولايات نجد ولاية وادي سوف الحدودية والتي تتفوق على الصعيد الوطني في مجال الزراعة حيث أحدثت إسهامات كبيرة في ميدان الإنتاج الفلاحي، وبالتالي خلقت فرص عمل متعددة، حيث وفرت حوالي 150 ألف وظيفة، ويعزي هذا النجاح التركيز على الاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي و يظهر دور المؤسسات الخاصة في هذا السياق من خلال إستخدام المنتجات الفلاحية كمواد أولية في الصناعات المختلفة، مما يسهم في تعزيز الإستثمارات الفلاحية وتشجيع على إعتداد المنتجات المحلية لتعزيز عمليات التنمية (حليمة و هيم، 2019، الصفحات 44-45).

اما في الولاية عين قزام الحدودية، فقد تم تخصيص أكثر من 500 هكتار بهدف تعزيز الاستثمار الفلاحي وإعطاء القطاع الخاص دورًا أكبر في عمليات التنمية المحلية (البلاد نت على الرابط <https://n9.cl/6b9v0>).

3. 1. 3 : مجال التشغيل :

يُساهم القطاع الخاص بنسبة كبيرة في إيجاد فرص عمل ملموسة، مما يُقلل من معدلات البطالة ويحسن الظروف الاجتماعية في المجتمع، ففي ولاية وادي سوف الحدودية سجّلت الولاية في عام 2016 وجود 6709 مؤسسات خاصة صغيرة ومتوسطة، وفي العام التالي 2017 إرتفعت هذه الأرقام إلى 7139 مؤسسة خاصة، ويتضح من هذه الإحصائيات أن هناك زيادة في عدد المؤسسات الخاصة، مما يشير إلى دورها البارز في توفير فرص العمل في الولاية، والامر لاف للنظر أن عدد العمال في القطاع الخاص بلغ في عام 2016 حوالي 23175 عاملاً عكس ما كان في السنوات السابقة، مما يظهر الإسهام الكبير لهذه المؤسسات في خلق فرص الشغل في المنطقة، كما ان الإسهامات الكبيرة في ميدان الفلاحي، في ذات الولاية خلقت فرص عمل متعددة، حيث وفرت حوالي 150 ألف وظيفة في القطاع الفلاحي فقط. (دريوش & هيم، 2019 ، صفحة 87).

أما على صعيد ولاية تندوف، فيعتبر إستغلال منجم غارا جيبيلات بالتعاون الجزائري الصيني مبادرة مهمة ستسهم في توفير ما بين 4 و 5 آلاف منصب عمل قار لشباب المنطقة، وأزيد من 25 ألف منصب

عمل غير مباشر بحلول 2025 بمختلف الهياكل والخدمات التابعة له (مغلاوي، 2023 رابط <https://n9.cl/jzvo6>).

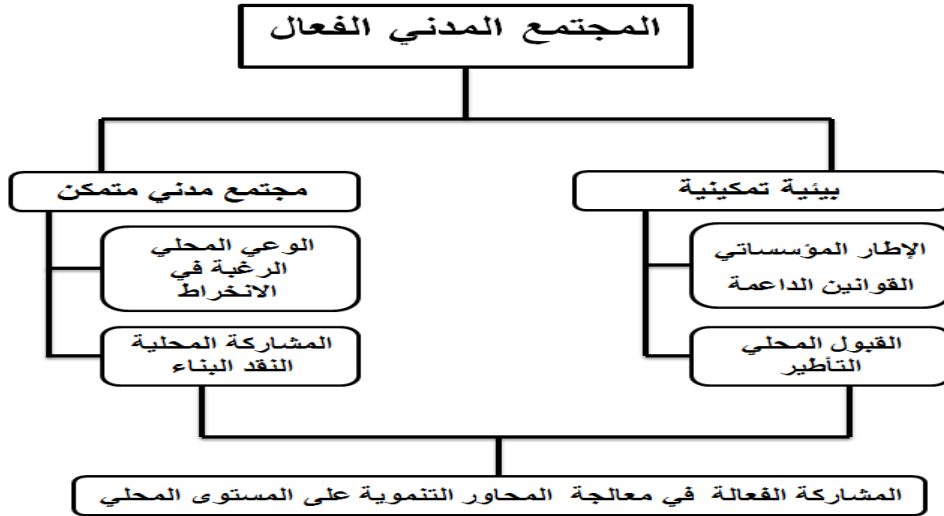
هذه الجهود تبرز دور القطاع الخاص في خلق فرص عمل محلية لسكان المناطق الحدودية بالجزائر، كما تُعزز التنمية المحلية في ذات المناطق، إضافة الى ذلك تؤكد على أهمية التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2.3 : دور المجتمع المدني في تنمية المناطق الحدودية بالجزائر.

تلعب هيئات المجتمع المدني دوراً بارزاً في تحقيق التغيير في الواقع التنموي في الجزائر، وفي تعزيز مفاهيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، إضافة الى العمل التطوعي المتمثل في تنظيف البيئة والمحيط وحملات التشجير، حيث أحصت الجزائر نسبة مساهمة مقدرة ب 60 % من قبل تنظيمات المجتمع المدني كما يلعب دوراً مهماً في مجال التدريب والتأهيل ومحو الأمية، إضافة الى خلق المشاريع الإنتاجية الصغيرة وإدماج الافراد في المجتمع، حيث يوجد في الجزائر أكثر من 3000 جمعية تعنى بمحو الأمية وتأهيل الأفراد وتدريبهم. (إنزارن، 2017، صفحة 379)، إلا إن الدور الفعال للمجتمع المدني يحتاج إلى بيئة تمكينية لتشجيع مساعيه ودعم قدراته و علاقاته مع السلطات المحلية .

دور الفواعل غير الحكومية في تنمية المناطق الحدودية في الجزائر (دراسة حالة القطاع الخاص والمجتمع المدني)

الشكل 01 : الآليات التمكينية للمجتمع المحلي في إطار دعم التنمية المحلية



المصدر : (بن طالب، 2023، صفحة 232)

يوضح الشكل (01) الآليات التمكينية للمجتمع المحلي في دعم التنمية، حيث يتطلب تحقيق هذا الهدف توافر عاملين أساسيين أولاً، ينبغي توفير بيئة تمكينية من خلال إقرار قوانين مؤسسية وتوفير بيئة داعمة لها، ثانياً ينبغي وجود مجتمع مدني متمكن يتمتع بصفات هامة مثل الوعي المحلي بأهمية النشاط المجتمعي والمشاركة الفعالة.

وفي سياق التعاون مع السلطات المحلية في المناطق الحدودية بالجزائر، تلعب هذه المنظمات دوراً حيوياً في مرافقة السلطات المحلية في تنفيذ مشاريع تنمية شاملة، يتضمن ذلك تنفيذ مشاريع زراعية مستدامة وصناعية تتماشى وخصوصية كل منطقة بالإضافة إلى مشاريع إقتصادية وخدماتية تهدف إلى تعزيز النمو وتنمية هذه المناطق. (حميد، 2018، صفحة 72).

ففي 2018 تم إعتماد التنسيق الوطنية للمجتمع المدني والتي تهدف التي إلى ترقية نشاط المجتمع المدني على المستوى الوطني، ويدخل نشاطها في ولاية الوادي الحدودية في إطار التحسيس والتوعية المجتمعية حول قضاياهم الشأن العام وتؤدي التنسيقية دوراً استشارياً وفنياً وقانونياً بشكل فعال من خلال مساهمتها في

تقديم استشارات موجهة لتنوير صانعي القرار، كما تقوم بتقديم اقتراحات وحلول للمشاكل العامة على مستوى الولاية بما فيها إقليم الطالب العربي الحدودي، حيث يطرح متطلبات وإحتياجات المنطقة أمام السلطات المحلية والولائية، إضافة الى تقديم إقتراحات وحلول تنمية واعية وذلك لتحسين الأوضاع وتعزيز التنمية في المنطقة كما تسعى إلى إحلال شراكات مع الجانب التونسي قصد ترقية الحركة المجتمعية في ظل الوحدة والشراكة الاقليمية.(بن طالب، 2023 . صفحة 245).

وقد شهدت الساحة المحلية في ولاية ورقلة دورا كبير للمجتمع المدني، واضحى يحتل موقعا مهما في عملية البناء والتطوير والبرامج التنموية في الولاية، حيث يقوم بإقتراح مشاريع ورفع انشغالات المواطنين ومن بين الجمعيات التي تنشط بولاية ورقلة نجد جمعية "ناس الخير" والتي تأسست سنة 2011 والتي تبنت مجموعة من المشاريع منها "مشروع الثقافة البيئة" والذي يهدف الى المحافظة على البيئة والمحيط إضافة الى "مشروع التكوين والانتاج" والذي يُعنى بالفئات التي لم تواصل الدراسة والنساء الماكثات في البيت من خلال الدورات التعليمية في مجالات مختلفة كالصناعات التقليدية، إضافة الى جمعية "صناع الحياة" والتي تأسست سنة 2005 حيث اطلقت مجموعة من المشاريع الخاصة بالبيئة وتزيين المحيط ومشروع "ورشات التكوين والانتاج الحرفي" ومشروع "من يعمل مثقال ذرة خيرا يره" والذي بمس جميع الفئات المعوزة والمحتاجة، من خلال تقديم المساعدات (ام الخير وثيق، 2018، صفحة 71 صفحة 75)

وعموما تُعنى جمعيات المجتمع المدني في ولاية ورقلة بالملفات العالقة خاصة مشكل ضعف الماء الشروب في المنطقة إضافة إلى برامج التهيئة العمرانية، والمساحات الخضراء وعمليات التشجير ونظافة الاحياء بالإضافة الى المشاركة في الشؤون المحلية وحضورها في مداولات المجالس المحلية المنتخبة بشكل منتظم لسماع آرائهم والنقاش حول المواضيع التي تهم ساكني الولاية بما فيها المناطق الحدودية. (خيرة، 2019، صفحة 76) .

كما لعب المجتمع المدني دورا بارزا وحيويا في المناطق الحدودية خلال أزمة كورونا، حيث قدمت العديد من الجمعيات الدعم اللازم للمجتمعات المتأثرة بالجائحة من خلال توزيع المواد الغذائية والمستلزمات الطبية، بالإضافة إلى تقديم المشورة الصحية والتوعية بأهمية الإجراءات الوقائية والتباعد الاجتماعي ففي ولاية تندوف

دور الفواعل غير الحكومية في تنمية المناطق الحدودية في الجزائر (دراسة حالة القطاع الخاص والمجتمع المدني)

سلمت جمعيات المجتمع المدني نحو 300 طن من المساعدات الغذائية لفائدة اللاجئين الصحراويين في المخيمات المحلية، تأتي هذه المساعدات الغذائية في إطار التضامن مع الشعب الصحراوي خلال هذه الظروف الصحية الإستثنائية بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وقد تم توصيل هذه المساعدات عبر 13 شاحنة كبيرة، وتم تسليمها إلى الهلال الأحمر الصحراوي (جريدة النصر 2020 ، على الرابط : <https://n9.cl/lavm3>).

كل هذا يبرز الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في تنمية المناطق الحدودية بالجزائر وما له من أهمية كبيرة في تعزيز المشاركة المجتمعية وتحفيز الحوار والتعاون بين أفراد المجتمع والجهات المعنية لتحقيق التنمية المستدامة.

4. تحديات تفعيل الدور التنموي للقطاع الخاص والمجتمع المدني .

إن الفواعل غير الحكومية (القطاع الخاص والمجتمع المدني) وفي سبيل تحقيق أهدافها التنموية في المناطق الحدودية واجهت العديد من الصعوبات و العراقيل .

1. 4 . التحديات الطبيعية والجغرافية .

تؤثر الظروف الجغرافية بشكل كبير على إمكانيات التأهيل، أو ما يُعرف بالخصائص المكانية للمنطقة حيث تتميز معظم المناطق الحدودية بمناخ جاف و صحراوي، مع تباين جغرافي شديد وشاسع، هذه الظروف تفوق قدرة الهياكل الاجتماعية والمؤسسية القائمة على التعامل معها بكفاءة .

إضافة الى التركز السكاني المتدني حيث يشكل سكان المناطق الحدودية نسبة تقدر بـ 0.73% من إجمالي سكان البلاد، ويتجمع معظمهم بنسبة تتجاوز 90% في الواحات والمناطق التي تتوفر بها امكانيات الحياة دون غيرها مما جعل بعض البلديات الحدودية خالية تماما من السكان مثل "برج باجي مختار، تميمون، وتين زواتين" هذه الظروف تجعل هذه المناطق تتميز بضعف الحركة السكانية بين البلديات، مما يعكس انخفاض جاذبيتها ومستوى التبادل فيما بينها، كما يقلل من إهتمام الشركات الخاصة بالاستثمار في تلك المناطق، نتيجة لقلّة السوق المحتملة. (وزارة الداخلية والجماعات المحلية 2020، 12-13 pp)

4 . 2 . التحديات الامنية

تمثل التحديات الأمنية عاملاً رئيسياً يؤثر سلباً على دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في تنمية المناطق الحدودية، فمنذ ثورات الربيع العربي والصراع في ليبيا، وعدم الاستقرار في مالي، إنتشرت العديد من التهديدات الأمنية اللاتماثلية في دول الجوار الجزائري اثر بشكل مباشر على مناطقها الحدودية:

- **الإرهاب والمهجرة الغير شرعية** : إنتشرت العديد من الجماعات الارهابية في المناطق الحدودية وخاصة الجنوبية منها " تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، بوكو حرام، داعش ... " وغيرها، والتي إستغلت بعض المناطق الحدودية وجعلها كملاذ لأنشطتها، إضافة الى ضاهرة الهجرة الغير شرعية، حيث تنطلق أعداد كبيرة من المهاجرين من بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط باتجاه الضفة الشمالية لأوروبا وذلك بسبب سوء الأحوال المعيشية، الامر يؤثر سلباً على الإقتصاد المحلي ويزيد من حدة التوترات ويقلل من جاذبية الاستثمارات.

- **التهرب والجريمة المنظمة** : تشهد المناطق الحدودية للجزائر نشاطاً قهريباً واسع النطاق مع جيرانها، خاصة تونس و ليبيا، الامر الذي يساهم خلق اقتصاد موازي يؤثر على الإقتصاد الرسمي ويهدد الأمن الوطني، و يساهم في تمويل الجماعات الارهابية كما يعزز نشاط الجريمة المنظمة الذي يرتبط بتجارة المخدرات عبر الحدود. (ليلي مداني، 2021، صفحة 70).

- **عسكرة المنطقة** : إن هذه التهديدات الامنية في المنطقة تجعل الحكومة مضطرة إلى عسكرة المنطقة وتغليب الامن الصلب فيها، مما يؤدي الى تفريق جهودها بين الجانب الأمني والجانب التنموي، الأمر الذي يجعل استراتيجيتها رهينة للجوانب الأمنية على حساب التنمية في تلك المناطق، كما انها لا تشجع على الإستثمار. (رامي، 2021، الصفحة 254).

بالإضافة إلى التحديات السابقة المذكورة هناك مجموعة من العوامل المتباينة الأخرى التي تختلف من منطقة حدودية لأخرى منها غياب البنى التحتية ونقص التجهيزات والخدمات إضافة الى نقص الكفاءات والمؤهلات العلمية لساكني تلك المناطق وكذا نزوح السكان وعدم ثباتهم، كلها عوامل تجتمع معاً لتقليل

دور الفواعل غير الحكومية في تنمية المناطق الحدودية في الجزائر (دراسة حالة القطاع الخاص والمجتمع المدني)

جاذبية الإستثمار بالنسبة للقطاع الخاص في المناطق الحدودية، كما ان غياب الوعي وبيئة العمل الجماعي والتشريعات المقيدة كلها عوامل تحد من قدرة المجتمع المدني على القيام بأنشطته بحرية .
(خيرة, 2019, صفحة114).

5. خاتمة:

تشهد مؤشرات التنمية في المناطق الحدودية بالجزائر تدني وإنخفاض المستوى مقارنة بالمناطق الاخرى وهذا راجع إلى خصوصية هذه المناطق والعراقيل التي تواجه السلطات المحلية في سبيل تنميتها وتطويرها، إذ يتطلب ذلك جهوداً مشتركة بين الفواعل الحكومية والفواعل غير الحكومية على غرار القطاع الخاص والمجتمع المدني، وهو ما أكدته النماذج التي تم سردها لدور هذه الفواعل في الدفع بعجلة التنمية في هذه المناطق إلا انها تواجه مجموعة العراقيل والصعوبات التي تحول دون إحداث تنمية شاملة.

الإقتراحات:

- تنطلق إستراتيجية تنمية المناطق الحدودية بوضع خطط متكاملة تشمل جميع الأطراف الفاعلة ومتعددة الأبعاد لضمان تحقيق نتائج فعالة ومستدامة.
- توسيع الشراكة مع القطاع الخاص في الاطار المحلي وصياغة تشريع محفز من قبل الحكومة يشجع الاستثمار، كإعفاء المشروعات الاستثمارية الجديدة التي تُقام في المناطق الحدودية من دفع الضرائب على الدخل لمدة معينة .
- تعزيز دور جمعيات المجتمع المدني في مراقبة وتقييم أداء الجهات الحكومية المختصة من خلال تقديم الدعم الضروري وتوفير الإطار القانوني والمؤسسي من اجل تعزيز حقوقه والقيام بإصلاحات سياسية تكفل له المشاركة الفعالة في معالجة المحاور التنموية على المستوى المحلي .
- تشجيع المجتمع المدني على تنظيم المعارض والفعاليات الثقافية المشتركة، وتوفير الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعزز التبادل التجاري بالشراكة مع القطاع الخاص.
- تعزيز قدرات وموارد الجماعات الإقليمية في المناطق الحدودية لتمكينها من أداء دورها بفعالية وتوفير بيئة داعمة للفواعل غير الرسمية، بهدف تعزيز التنمية المحلية في المناطق الحدودية .

5 قائمة المراجع :

● باللغة العربية :

- إسرائ علاء الدين نوري،(2010)، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد (دراسة حالة العراق)، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والانسانية(06)، صفحة 379.
- البلاد نت،(2021)، 500 هكتار من الأراضي الفلاحية في انتظار الشباب بعين قزام، تم الاسترداد من البلاد نت : <https://n9.cl/6b9v0> . تاريخ التصفح : 2024/02/24
- جيمس اندرسون ترجمة عامر الكبيس،(2007)، صنع السياسات العامة، الدوحة: دار ميسرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- حجاب عبدالله،(2017)، النظريات الاستراتيجية والاطراف الفاعلة لتحقيقها، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، صفحة 395.
- درويش حليلة، و خديجة هيم،(2019)، دور القطاع الخاص في تفعيل اداء الجماعات المحلية دراسة حالة وادي سوف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، الجزائر .
- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الرابط : <https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar> ، تاريخ التصفح : 2024/04/24
- سامي بن طالب،(2023)، إشكالية التنمية المحلية في المناطق الحدودية ف الجزائر دراسة في اصول المقاربة التكاملية ولاية الوادي نموجا، اطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة غرداية، الجزائر .
- عادل إنتران،(جوان، 2017)، التنمية المحلية في الجزائر : دراسة في الفواعل والمحددات. مجلة العلوم القانونية والسياسية(16)، صفحة 378.
- عائشة قادة بن عبد الله، و محمد سمير عياد،(2022)، الإستراتيجية الوطنية لتنمية المناطق الحدودية : الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم أنموذجا. المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية(02)، الصفحات 147-148.
- الاذاعة الجزائرية، شرفة : خلق أقطاب كبرى مندوجة لتطوير الشعب الإستراتيجية في الجنوب على الرابط : <https://news.radioalgerie.dz/ar/node/36587> ،

دور الفواعل غير الحكومية في تنمية المناطق الحدودية في الجزائر (دراسة حالة القطاع الخاص والمجتمع المدني)

تاريخ التصفح: 2024/04/19

- عبد اللاوي محمد، علي مكبر، (2018)، دور الفواعل غير الرسمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة شركة فاميلي شوب بتسمسيلت (2018/2016)، (صفحة 40).
- غالم عبدالرحمان، (2021)، التنمية المستدامة في المناطق الحدودية-دراسة حالة الجزائر-. مجلة السياسة العالمية، صفحة 94.
- وكالة الانباء الجزائرية، التوقيع على اتفاقية-إطار مع الشركة القطرية "بلدنا" لإنجاز مشروع لإنتاج الحليب المجفف، 2024 على الرابط : <https://n9.cl/c32hp> تاريخ التصفح : 2024/04/25 .
- لهرارة خيرة، (2019)، دور الفواعل غير الرسمية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة. الجزائر .
- جريدة النصر ، جمعيات المجتمع المدني لولاية تندوف : تسليم 300 طن من المساعدات الغذائية للاجئين الصحراويين على الرابط : <https://n9.cl/lavm3> تاريخ التصفح : 2024/04/23 .
- ليلي مداني، سلمى بورياح. (2021). تفاوت فرص وتحديات تهيئة استدامة المناطق الحدودية في الجزائر. مجلة السياسة العالمية، المجلد (05)، العدد الخاص (01). صفحة 70
- مجدوب عبد المؤمن، و لمين هماش، (جانفي، 2016)، الفواعل الجديدة في التنمية المحلية في الجزائر. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية (08)، صفحة 119.
- وكالة الانباء الجزائرية، تندوف/2023 : انجازات تعزز الصناعة المنجمية والنقل بالسكك الحديدية على الرابط: <https://n9.cl/lztmb7> . تاريخ التصفح : 2024/04/20
- محديد حميد، (2018)، دور المجتمع المدني في تنمية وتطوير المناطق الحدودية. مجلة الاقتصاد والقانون (02)، صفحة 72.
- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، (2020) تهيئة وتنمية المناطق الحدودية أولوية وطنية، الصفحة 12-13 .
- البلاد نت: 500 هكتار من الأراضي الفلاحية في انتظار الشباب بعين قزام على الرابط: <https://n9.cl/6b9v0> تاريخ التصفح : 2024/04/29.

- محمد عبدالرحمان، و عبد النبئ ادرسي دباغي،(2019)،استثمار القطاع الخاص ودوره في التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية ادرار، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ادرار،الجزائر.
- رامي حميد ، (2021). المدخل التنموي لمواجهة التهديدات الامنية في الحدود الجنوبية للجزائر. مجلة السياسة العالمية، المجلد (05)، العدد(02). صفحة 254.
- محمد مغلاوي،(2023)،مشروع غارا جبيلات.. حلم يتجسد،تم الاسترداد من جريدة الشعب: <https://n9.cl/jzvo6> . تاريخ التصفح :2024/02/26
- مولاي لخضر عبد الرزاق، و شعيب بونوة،(2010)،دور القطاع الخاص في تنميةالاقتصادية في الدول النامية، مجلة الباحث(07)، صفحة 138.

● باللغة الاجنبية :

- paul reuter,(1976),droit international public,vendome: presses uiversitaires de france.
- Xavier Griffer,(1984),Territoires de France,Les enjeux économiques sociaux. paris.